

September 2006



منظمة الأغذية
والزراعة
للأمم المتحدة

联合国
粮食及
农业组织

Food
and
Agriculture
Organization
of
the
United
Nations

Organisation
des
Nations
Unies
pour
l'alimentation
et
l'agriculture

Organización
de las
Naciones
Unidas
para la
Agricultura
y la
Alimentación

لجنة مكافحة الجراد الصحراوي
الدورة الثامنة والثلاثون
روما، 11-15 سبتمبر/أيلول 2006
البنك الدولي ومكافحة الجراد الصحراوي (البند 8أ) من جدول الأعمال

تتناول هذه الورقة الدعم الذي قدّمه البنك الدولي أثناء غزوات الجراد التي حدثت في الفترة 2003-2005 وبعدها.

اضطلع البنك الدولي بدور فعال لعدة سنوات من خلال عمليات الاستثمار والعمل التحليلي فيما يتعلق بحالات تفشي الجراد. وشمل ذلك مشاريع استثمارية في كلٍّ من الجزائر ومدغشقر، إلى جانب العمل التحليلي الذي أفضى إلى التقرير المثير المعنون "إدارة عمليات الجراد الصحراوي - آن أوان التغيير" الصادر في عام 1994. كما يشارك البنك أيضاً في مجالات أخرى على صعيد مكافحة الآفات، ولديه سياسة وقائية خاصة في هذا المجال.

ورداً على غزوة عام 2003، خصص البنك الدولي أكثر من 60 مليون دولار أميركي للتصدي لهذه المشكلة. وجاء ذلك استجابة للطلبات التي قدمها الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا ومنظمة الأغذية والزراعة وبعض البلدان لسد النقص في الأموال اللازمة، ولاستكمال الالتزامات التي تعهدت بها الجهات المانحة الأخرى. وقرر البنك الدولي - بوصفه الملاذ الأخير للإقراض - تقديم 60 مليون دولار من أرصدة المؤسسة الإنمائية الدولية إلى عدد من البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى من أجل "مشروع مكافحة الجراد في أفريقيا في حالات الطوارئ". وقام البنك في 22 سبتمبر/أيلول، أي بعد مرور أسبوعين على قراره بالالتزام، بتوفير دفعة مقدماً قدرها 12.3 مليون دولار إلى سبعة من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وبالإضافة إلى ذلك، تم إعادة تخصيص ميزانية قدرها 3.7 مليون دولار من رصيد المؤسسة الإنمائية الدولية لصالح مشروع منظمة المنتجين الزراعيين في مالي.

ويهدف مشروع مكافحة الجراد في أفريقيا في حالات الطوارئ إلى مساعدة الحكومات على منع غزوات الجراد في الوقت الراهن ومستقبلاً. وقد صُمم المشروع بالتشارك مع البلدان المستفيدة، وهو يحتوي على أربعة عناصر: (1)

إدارة عمليات طوارئ الجراد، (2) الاستثمارات الزراعية في حالة الطوارئ، (3) الوقاية والإنذار المبكر، (4) إدارة المشاريع. والبلدان المستفيدة منه هي: بوركينا فاسو، تشاد، مالي، موريتانيا، النيجر، السنغال، جامبيا.

وقد سعى البنك للتواصل مع المانحين الآخرين ومنظمة الأغذية والزراعة لضمان أن يكون التمويل الذي يقدمه البنك تكميلياً ولا يتداخل مع غيره من التمويلات المقررة. والتقى البنك بالمانحين في عدة مناسبات. وقد بلغ هذا التنسيق بين الجهات المانحة ذروته في عام 2004 أثناء اجتماع لجنة مكافحة الجراد الصحراوي الذي اتفق المانحون فيه على معالجة أربع قضايا رئيسية: (1) التنسيق ووضع إطار للتخطيط المشترك لبرنامج نظام الوقاية من طوارئ الآفات والأمراض النباتية والحيوانية العابرة للحدود (إمبرس)، (2) المبيدات، بما في ذلك إجراء استقصاءات حول جدوى إنشاء "بنك للمبيدات"، (3) التخطيط لحالات الطوارئ، بما في ذلك تحديد آلية للتمويل الطويل الأجل، (4) الرصد والاستعراض والتقييم، بما في ذلك التقييم المستقل والمتعدد الأطراف لحملة مكافحة الجراد في الفترة 2003-2005.

إن وجود قيادة على المستوى القطري أمر ضروري لضمان الاستدامة الطويلة الأجل وامتلاك الدعم الفني وتأمين الاستثمارات التي تقدمها الجهات المانحة والوكالات الفنية. ولهذا السبب، يدعم البنك بناء القدرات على المستوى القطري ويساند وجود التزام سياسي تجاه الوحدات القطرية لمكافحة الجراد التي ستضطلع الجهات المانحة والوكالات الفنية بدور مساند لها.

كما أن التكامل الإقليمي وتنسيق عمليات مكافحة الجراد أساسيان لنجاح إدارة حالات تفشي الجراد. ويلتزم البنك التزاماً قوياً بإنجاح هذا التوجه، ويعتقد أن هيئة مكافحة الجراد الصحراوي في المنطقة الغربية التي 'تمتلكها' بلدان الساحل والمغرب العربي يجب أن تكون هي هيئة التنسيق. كما يجب أن يكون برنامج نظام الوقاية من طوارئ الآفات والأمراض النباتية والحيوانية العابرة للحدود، الذي يحظى بتمويل مشترك من العديد من الجهات المانحة، بما في ذلك الأنشطة الموازية التي يمولها البنك، هو الوسيلة لتوصيل الدعم الفني الموجه لأغراض معينة.

وللتعاون مع وكالات فنية أخرى مثل منظمة الأغذية والزراعة أهميته أيضاً. ويقرّ البنك بالدور المنقطع النظير الذي تضطلع به المنظمة في رصد حالة الجراد الصحراوي في جميع المناطق، وفي توفير الدعم الفني اللازم. ويجب أن تقوم الهيئات الإقليمية مثل هيئة مكافحة الجراد الصحراوي في المنطقة الغربية، بتنسيق الأنشطة الإقليمية، ومنها على سبيل المثال التخطيط للطوارئ، ونظام الوقاية، والمسائل المتعلقة بإدارة المبيدات، وفرص استخدام المبيدات الحيوية للآفات، وغير ذلك. غير أنه لم تتضح تماماً، في الوقت الحالي الأدوار والمسؤوليات المنوطة على وجه التحديد بالكيانات المختلفة. ويحدّد البنك إجراء تحليل سليم للنظام المؤسسي الحالي، كما يحرص على تقديم الدعم لإجراء تقييم للإطار المؤسسي لعمليات مكافحة الجراد إقليمياً.

وقد قدم البنك الدولي دعماً مالياً للتقييم المتعدد الأطراف، إلى جانب الدعم الذي قدمته عدة جهات مانحة أخرى. ويأمل البنك أن تقوم البلدان والجهات المانحة والوكالات الفنية بدراسة التوصيات المنبثقة عن هذا العمل بدقة، وأن تدعم تنفيذها. ويمكن تنفيذ جزء كبير من التوصيات عن طريق المشاريع القطرية القائمة فعلاً والتي يمولها البنك في إطار مشروع مكافحة الجراد في أفريقيا في حالات الطوارئ.

وإنّ للمبيدات الكيماوية ضرورتها في بعض الأوقات، وحينما تكون ضرورية، يجب على البلدان والشركاء الامتثال لمدونة السلوك الدولية بشأن توزيع المبيدات واستعمالها الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة، وذلك لمنع الزيادة المفرطة من مخزونات المبيدات أو سوء استعمالها. وقد وضع البنك، فيما يخص مشروع الجراد الخاص به، الإجراءات اللازمة للتأكد من أنّ جميع طلبات شراء المبيدات تستند إلى الاحتياجات الفنية والقدرات على استخدامها وتخزينها. وقد اعترض البنك، في أكثر من مناسبة، على شراء المبيدات. ونعتقد أن "إجراء الفرز الإضافي" هذا ضروري لمنع الزيادة المفرطة من مخزونات المبيدات. ولو أن البلدان والجهات المانحة طبقت المستوى نفسه من الصرامة، كما كنا نرجو، لتسنى تفادي جزء من مخزون المبيدات الزائد والمتراكم حالياً في المنطقة الغربية.

أما المبيدات الحيوية، فيمكن أن تشكل أداة ممتازة في الاستراتيجية الوقائية التي تضعها البلدان من أجل الحدّ من آثار مكافحة الجراد على النظم البيئية الحساسة. وبالتعاون مع الشركاء، بدأت البلدان التي يدعمها البنك عملها المتضافر مع منظمة الأغذية والزراعة وغيرها، من أجل إيجاد بدائل للمبيدات الكيماوية. ويتوقع البنك أن يتم تحديد الخيارات الصحيحة، وأن يتم استخدام هذه المبيدات الحيوية البديلة، حيثما تطلب الأمر ذلك، من منظور بيئي ومن حيث الجدوى الاقتصادية.

ومن الخسائر الفادحة تجاهل المخاطر الناجمة عن المبيدات التي تصبح مهجورة. وتعتبر البلدان والجهات المانحة مسؤولة عن ضمان منع تراكم مخزونات المبيدات المهجورة. ويشترك البنك، جنباً إلى جنب مع العديد من الأطراف، في "البرنامج الأفريقي للمخزونات" الذي يقدم التمويل للتخلص من مخزونات المبيدات المهجورة. أما مشروع مكافحة الجراد في أفريقيا في حالات الطوارئ، فهو مستعد بدوره للمساهمة في إدارة تلك المخزونات. ويحرص البنك على ضمان أن يتم تطبيق أفضل ما هو ممكن من تدابير الوقاية لدرء المخاطر عن الإنسان والبيئة.

وقد أقر البنك، في وقت مبكر، بضرورة وضع آلية تمويل ('صندوق طوارئ الجراد' مثلاً) تكون قادرة فوراً على توفير ما يلزم من أموال نقداً في حال الغزو. وجدير بالذكر أن نظام الأمم المتحدة للاستغاثة لم يعمل بما يبعث على الرضى في الفترة 2002-2003، وهو ما تمثل في ببطء استجابة الجهات المانحة. ويؤيد البنك تماماً استحداث طريقة جديدة لتمويل طوارئ الجراد، كما يوصي بأن تلتئم مجموعة عمل لتدارس الخيارات المطروحة لآلية التمويل أو التأمين. ويجب أن تضم هذه المجموعة الخبراء الفنيين في عمليات مكافحة الجراد، والجهات

المانحة، والمنظمات الإقليمية، ومؤسسات التمويل والتأمين، إلى جانب ممثلين عن البلدان التي ستقوم بإدارة هذا الصندوق واستخدامه.

ويرى البنك الدولي في المسائل التالية أولويات مباشرة لزيادة تأهب البلدان والمجتمع الدولي لمنع غزوات الجراد الصحراوي في المستقبل:

- 1- تنفيذ التوصيات التي توصل إليها التقييم المستقل المتعدد الأطراف لحملة الفترة 2003-2005.
- 2- صندوق الطوارئ لمكافحة الجراد. لا بدّ من تقييم جميع الخيارات المتاحة لهذا الصندوق على أساس مجموعة من المعايير يحددها أصحاب الشأن الرئيسيون (البلدان، والجهات المانحة، ومنظمة الأغذية والزراعة). ولا بدّ كذلك من دراسة الغرض من الصندوق، والدوافع التي تحدد كيف يمكن للبلدان الحصول على أموال منه والبلد المستضيف للصندوق.
- 3- بنك المبيدات. رغم وجود بعض المفاهيم، ثمة حاجة إلى بحث الخيارات الخاصة بإنشاء "بنك مبيدات" فعلي. وينبغي أن تُجرى الدراسة ضمن إطار يشمل أصحاب الشأن الرئيسيين (الصناعة، والبلدان، والجهات المانحة، والوكالات الفنية).
- 4- المبيدات الحيوية. يجب العمل على استعراض ما هو موجود من معارف تتعلق بهذا الموضوع (بناءً على نتائج الخبرات والتجارب السابقة) وإعداد خطط عمل محددة على المستويين القطري والإقليمي لوضع الاستخدام الفعال للمبيدات الحيوية موضع التنفيذ.
- 5- إدارة المبيدات الفائضة/المهجورة. عقد اجتماع حول هذا الموضوع في مايو/أيار 2006، وأسفر عن توصيات بشأن كيفية معالجة الوضع. ولكن مما لا شك فيه أن جزءاً كبيراً من المخزونات سيصبح مهجوراً عما قريب. ولا بدّ من إجراء تقييم شامل للاستخدامات البديلة الصالحة وتكاليف التخلص من مخزونات المبيدات المهجورة التي تبقى بعد غزو الجراد.
- 6- أسلوب لتقييم الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن إصابات الجراد الصحراوي. وبما أن البلدان ستعرض لغزو الجراد مستقبلاً، فمن المجدي لها أن تقوم بإعداد منهجية للتقييم السريع لأي احتياجات لتعويض السكان المتضررين في أعقاب الغزو. وسيمكّن ذلك الجهات المانحة أو "آلية التمويل" الجديدة من الاستجابة بسرعة أكبر من أجل استعادة سبل المعيشة للسكان المتضررين.
- 7- جدول أعمال الأبحاث الخاصة بالجراد. يجب على ممثلي البلدان والوكالات الفنية ومراكز الأبحاث الدولية والعلماء أن يلتقوا معاً لوضع جدول أعمال مشترك للأبحاث التطبيقية حول المواضيع المتعلقة بتحسين مكافحة الجراد في المستقبل.
- 8- التقييم المؤسسي. تم التطرق للتقييم المؤسسي بمزيد من التفصيل أعلاه. ومن المقترح، كي يتمكن أصحاب الشأن المعنيون من امتلاك هذه الدراسة تماماً، أن تتاح الاختصاصات ليتم استعراضها في

اجتماع لجنة مكافحة الجراد الصحراوي في سبتمبر/أيلول 2006، وأن تستكمل الدراسة قبل أن تعقد هيئة مكافحة الجراد الصحراوي في المنطقة الغربية اجتماعها على مستوى الوزراء في مايو/أيار 2007.

وقد حظي البنك بتعاون جيد غير عادي من جانب البلدان ومنظمة الأغذية والزراعة والجهات المانحة حول القضايا ذات الصلة بالجراد. ونعتبر ذلك من أفضل الممارسات. ونأمل أن يواصل جميع الشركاء هذا التعاون الجيد، وأن تخرج الدورة الثامنة والثلاثون للجنة مكافحة الجراد الصحراوي بتوصيات محددة وقابلة للتنفيذ.